

## دور الجمعيات التي تقودها نساء في تعزيز الحقوق المدنية في منطقة الخليج/ البحرين مثالا

قبل أن البدء بالحديث عن دور الجمعيات التي تقودها نساء في المجتمعات الخليجية لا بد وأن تأتي أولاً على تصنيف هذه الجمعيات من حيث تأسيسها أولاً على يد جماعات أو أفراد من المواطنين والمواطنات استشعروا الحاجة إلى وجود هذه الجمعيات لتحقيق هدف أو أهداف معينة أو بقرار رسمي من الجهات الحكومية استشعرت هي أيضاً ضرورة وجود هذا النوع من الجمعيات لأهداف خاصة بها، ومن حيث أنواعها ثانياً. دول الخليج تتباين فيما بينها من حيث تأسيس هذه الجمعيات والأدوار التي تقوم بها في مجتمعاتها، وسنبدأ بالجمعيات الأهلية في البحرين التي يبلغ عددها بمختلف تصنيفاتها (586) جمعية، من بينها (89) ترأسها نساء<sup>1</sup>، وبما أن الجمعيات النسائية بحكم تصنيفها جميعها تقودها نساء، بل وجميع أعضاء مجالس إدارتها وجمعياتها العمومية من النساء، لذلك سنبدأ بالحديث عنها في هذا المقال.

### الجمعيات النسائية/ البحرين:

بداية تأسيس الجمعيات النسائية في الخليج بمفهومها المتعارف عليه كانت في البحرين التي انتشر فيها التعليم في نهاية العشرينيات من القرن الماضي وبفكرة من السيدة عايشة يتيم خنجي<sup>2</sup> وقد كان هذا التأسيس في العام 1955 حيث وُلدت "جمعية نهضة فتاة البحرين"، وإلى اليوم تُعتبر هذه الجمعية من الجمعيات النسائية الرائدة في مجال الدفاع عن حقوق النساء باتجاه تحقيق المساواة بين الجنسين، إلى جانب تبنيها لمشاريع تنمية وتمكين النساء اقتصادياً ومركزاً للاستشارات الأسرية.

وقد تتالى إنشاء الجمعيات النسائية في السنوات التي تلت تأسيس جمعية نهضة فتاة البحرين حتى بلغ عددها في الوقت الحالي 18 جمعية<sup>3</sup>، تنضوي 11 جمعية منها تحت مظلة الاتحاد النسائي البحريني كمساحة للعمل النسائي المشترك مع احتفاظها باستقلالها المالي ومشاريعها التنموية وأنشطتها.

وقد اضطلعت الجمعيات النسائية بأدوار مجتمعية عديدة وتجاوبت مع الاحتياجات المجتمعية منذ تأسيسها حيث كانت أول من أسس حضانات ورياض للأطفال في البحرين كمساعدة للمرأة العاملة ورغبة في عدم تسريحها من سوق العمل<sup>4</sup>، كما حملت الجمعيات النسائية ممثلة بالاتحاد النسائي ولا زالت ملف حقوق النساء حيث طالبت وبأساليب متنوعة بالمساواة بين الجنسين وبتنقية التشريعات الوطنية من التمييز ضد المرأة كما نص عليه الدستور البحريني والاتفاقيات الدولية، وقدمت تقارير ظل متتالية لاتفاقية سيداو، وتولت المطالبات لتحسين واقع المرأة العاملة في القطاع الخاص، واهتمت كثيراً بالتمكين الاقتصادي للمرأة عبر مشاريع تنمية للنساء، إلى جانب تقديم الدعم القضائي والاستشارة القانونية والأسرية للنساء في قضايا العنف والأحوال الشخصية عبر متخصصين/ات بمراكز الاستشارات الأسرية والقانونية التابعة لجمعية نهضة فتاة البحرين وأوال النسائية.

1 . موقع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، الصفحة الرئيسية، دليل الجمعيات، 13 يوليو 2022.

2 . عايشة يتيم، ذكريات البحرين 1913- 2003، ترجمة شاه زمان شمس، ص 116.

3 . الموقع الإلكتروني للاتحاد النسائي البحريني، الجمعيات الأعضاء، 13 يوليو 2022، الساعة 8:00 مساءً.

4 . عائشة الصديقي، «الأيام» تفتح ملف العمل التطوعي النسائي مع السيدة محفوظة الزياني: العام 1951 بداية نواة تأسيس العمل الخيري النسائي في البحرين، صحيفة الأيام، محليات، العدد 8154، الأحد 7 أغسطس 2011 الموافق 7 رمضان 1432.

وإلى جانب الجمعيات النسائية هناك جمعيات أخرى ذات تصنيفات متنوعة<sup>5</sup> تقودها نساء عددها (60) جمعية، منها جمعية المهندسين البحرينية، ولأول مرة في عام 2022 تفوز فيها امرأة برئاسة الجمعية، جميع الجمعيات الأهلية في البحرين ومن في حكمها من نوادي ومؤسسات خاصة تُؤسس بالضرورة بموجب "القانون رقم (21) لسنة 1989 الخاص بالجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة"<sup>6</sup> وفق مواصفات لا بد من توافرها للحصول على الموافقة الرسمية من الجهة المعنية كأن يكون لديها مقر وعدد المؤسسين لا يقل عن 10 أشخاص طبيعيين وأن يكون لديها نظام أساسي، وبحسب نص المادة (11) "للجهة الإدارية المختصة حق رفض تسجيل الجمعية إذا كان المجتمع في غير حاجة لخدماتها أو لوجود جمعية أو جمعيات أخرى تسد حاجة المجتمع في ميدان النشاط المطلوب أو إذا كان إنشائها لا يتفق مع أمن الدولة أو مصلحتها أو لعدم صلاحية مقر الجمعية أو مكان ممارسة نشاطها من الناحية الصحية أو الاجتماعية أو تكون الجمعية قد أنشئت بقصد إحياء جمعية أخرى سبق حلها، وتُسجل الجمعية تحت مظلة وزارة العمل والتنمية الاجتماعية المُناطق بها تنفيذ القانون.

## التحديات التي تُواجه المجتمع المدني:

**أولاً: قانون الجمعيات وما يُمثله تعديله من تحدٍ صارخ للجمعيات المدنية بأكملها.**

قانون الجمعيات به من القيود ما يحد من مساحة عمل الجمعيات ويُصعب عليها ممارسة أنشطتها وتحقيق أهدافها وتستخدمه الوزارة للحد من حرية العمل والحركة كالمادة (18) التي تمنع من الاشتغال بالسياسية الأمر الذي يتعارض مع ما نص عليه الدستور والاستراتيجية الوطنية للمرأة، وبموجبها تُمنع الجمعيات النسائية من دعم أية مترشحات للمجالس المنتخبة أو فتح مقراتها لهن، والمادة 15 الخاصة بحق الوزارة في الاطلاع على سجلات ووثائق ومكاتبات الجمعيات، بالإضافة إلى أن تعديل المادة (43) من القانون (يُشترط في عضو مجلس الإدارة أن يكون متمتعاً بكافة حقوقه المدنية والسياسية ويجوز للوزير المختص أن يضيف بالنسبة لبعض الجمعيات شروطاً أخرى بحسب الغرض الذي أنشئت من أجله) يمنع عضوات وأعضاء الجمعيات السياسية المنحلة الذين يمتلكون عضويات في مؤسسات المجتمع المدني من الترشح لمجالس إدارات هذه الجمعيات بل وتُحال أسماء المترشحين/ات إلى التدقيق الأمني بوزارة الداخلية مما شكل معضلة حقيقية لهذه الجمعيات حيث انعكس ذلك عزوفاً عن الانضمام والترشح لمجالس الإدارات مما أفقد القطاع المدني في مملكة البحرين كوادراً مميزة بإمكانها أن تمنح الكثير.

## ثانياً: التمويل

تُعاني مؤسسات المجتمع المدني في البحرين بصورة عامة من نقص التمويل حيث الدعم الحكومي محدود أو مُنعدم ، كما أن أغلب الجهات التي تقدم تمويل خارجي للمشاريع لا تضع دول الخليج ومن بينها البحرين من ضمن قائمة الدول المستحقة للدعم، وفي الوقت نفسه تمنع حكومات الخليج الجمعيات المدنية من تلقي الدعم المالي من الخارج باستثناء دولة الكويت، وفي ظل هذا الوضع تُلاحظ أن الجمعيات النسائية القديمة أفضل حالاً من الجمعيات الجديدة حيث لديها مقراتها وموازنتها والمشاريع التنموية التابعة لها، إلى جانب أنها اكتسبت سمعة وثقة في الوسط المحلي تُوصلها للحصول على الدعم الداخلي من البنوك وبعض المؤسسات التي تهتم بموضوع المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص ، كما تُقدم وزارة التنمية الاجتماعية منح مالية لتمويل المشاريع التنموية للجمعيات من خلال مسابقة تتقدم إليها الجمعيات لنيل الدعم ، وفي حال أرادت الجمعيات الحصول على الدعم المالي من داخل البلد فإن الوزارة تلزمها باستصدار تصريح جمع المال .

## ثالثاً: النظرة المجتمعية

كثيراً ما يتم وضع مؤسسات المجتمع المدني الخاصة بالنساء في دائرة عنوانها الشك، ويسودها سوء فهم لمقاصد هذه المؤسسات، حيث تُربط باتفاقية السيدا وبأنها تُريد تفكيك الاستقرار الأسري بالدعوة إلى المساواة بين الجنسين كما تطرح الجمعيات الدينية، مما يُؤدي إلى صعوبة أن يتقبل المجتمع أي أفكار تطويرية أو تعديلات لقوانين قد تقترحها هذه المؤسسات، وقد استنفرت حملات مناصرة على وسائل التواصل الاجتماعي لقضايا النساء فئات عدة من المجتمع كرجال الدين في الطائفة الجعفرية الذين سعوا إلى تجييش الشارع ضد الحملة المطالبة بتعديل مادة الخُلع في قانون

5 . موقع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية/ الصفحة الرئيسية/ دليل الجمعيات، 13 يوليو 2022.

6 . نُشر بملحق الجريدة الرسمية ، العدد 1882، الخميس 21 ديسمبر 1989م.

أحكام الأسرة، وتُعتد الناشطات بالشيوعيات وأصحاب لأجندات غريبة لتخريب العادات والتلاحم الأسري، والقياس على ذلك كثير.

## رابعاً: نقص أعداد المتطوعات

يُشكل عزوف المتطوعات الشباب عن الانضمام للجمعيات النسائية وخاصة المعنية بالشأن العام تحدي حقيقي لاستمرار عمل هذه الجمعيات وبالأخص الجمعيات الفاعلة التي تمتلك مقرات وموازنات مالية ومشاريع تنموية ورياض أطفال كجمعية نهضة فتاة البحرين وجمعية أوام النسائية وجمعية رعاية الطفل والأمومة على سبيل المثال، حيث أغلب العضوات الحاليات من الجيل الأول والثاني المُؤسس، وقد يكون مرجع ذلك لأساليب العمل التقليدية التي لا تُشكل عامل جذب للجيل الشاب أو تمسك الجيل الأول بمواقفه في صدارة الجمعيات وعدم إعطاء الشباب الثقة والفرص لإثبات النفس ووضع الرؤى الخاصة بهن مما يجعلهن يفضلن خلق تشكيلاتهن الخاصة<sup>7</sup> على الفضاء الافتراضي الواسع بعيداً عن كل المؤسسات القديمة وتعقيد الإجراءات الرسمية، كما أن النهج المُتبع من قبل الوزارة المعنية في التشديد على أنشطة الجمعيات وتطبيق العزل على كوادرات الجمعيات السياسة المنحلة وحرمانهم من عضوية مجالس إدارات المنظمات المدنية وإحالة إسم من يترشح إل التدقيق الأمني عامل منفر آخر لانضمام الشباب إذ لماذا يُعرضون أنفسهم لمثل هذه الإجراءات والفضاء الافتراضي الخُر مفتوح أمامهم.

## خامساً: طرح المؤسسات الرسمية نفسها كبديل لمنظمات المجتمع المدني

دأبت بعض المؤسسات الرسمية كالمجلس الأعلى للمرأة والمراكز الاجتماعية التابعة لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية على تبني فعاليات وأنشطة بعيدة عن اختصاصها وتُعتبر من صلب العمل الأهلي النسائي كالتوعية بالقوانين وبالصحّة والاحتفال بالمناسبات الدولية وتشكيل لجان شبابية وغير ذلك مما يجعلها بما تملكه من إمكانيات بديل قوي لما قدمته وتقدمه الجمعيات الأهلية.

مما تقدم ذكره نجد أن العمل النسائي والأهلي عموماً رافد قوي مكمل لجهود الدولة عبر قدرته على تلمس احتياجات المجتمع وبالذات الفئات الضعيفة وطرحه لمبادرات مجتمعية وتنموية ارتقت بالقطاعات التي يُمثلها وبالتالي فإن تقييد حركته والمحاولات المستمرة لتجسيمه وسحب البساط من تحت قدمية يحرم المجتمع البحريني من طاقات وقدرات هو أحوج ما يكون إليها، والمنظمات المدنية اليوم يجب أن تسعى لفتح حوار جدي ومستمر مع الجانب الرسمي والتشريعي لتعديل قانون الجمعيات باتجاه مزيد من التسهيلات والمرونة للجانب الأهلي والابتعاد عن المخالفات والعقوبات للمتطوعين/ات التي تسير بمؤسسات المجتمع المدني إلى النهاية بعد ما يقارب المائة عام من العمل.

<sup>7</sup> . هناء بوجحي، بعد أكثر من 100 عام على نشأتها قيود وعوائق تهدد بقاء مؤسسات المجتمع المدني في البحرين، 25 مارس 2019، ( قد لا تواجه الجمعيات الخيرية وذات الطابع الإغاثي الصعوبات التي تواجهها الجمعيات التي تتخصص في الشأن العام أو تلك التي تقترب من الشأن السياسي. تقول فجر مفيز وهي شابة عشرينية وموظفة في شركة، أنها قامت بتأسيس جمعية إغاثية باسم (أيادي) مع 25 عضواً من الشباب من مختلف التخصصات العلمية الذي يقومون بالوظائف الإدارية والقانونية والمالية في الجمعية كل حسب تخصصه. وتقوم الجمعية بجمع التبرعات واستخدامها في تنفيذ مشاريع إغاثية محلية لمسكن الأسر الأيلة للفقير وخارجياً بالتعاون مع منظمات الإغاثة الدولية. في حين اختار مجموعة من الشباب تأسيس ما أطلقوا عليه (مبادرة نقاش البحرين) لخلق أرضية للحوار بين كل فئات المواطنين، ولكن اختاروا البقاء "مخالفين" بعدم تسجيل مبادراتهم تجنباً للوقوع تحت طائلة الإجراءات البيروقراطية التي يطلبها الانضواء تحت القانون)